

EM/RC62/INF.DOC.7

ش م/ل إ 62/وثيقة إعلامية 7
أيلول/سبتمبر 2015

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة الثانية والستون
البند 2 (ح) من جدول الأعمال

تقرير مرحلي حول إنقاذ حياة الأمهات والأطفال

مقدمة

1. أطلق المبادرة الإقليمية بشأن إنقاذ حياة الأمهات والأطفال كلٌّ من منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، بالاشتراك مع الدول الأعضاء في اجتماع رفيع المستوى عُقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في كانون الثاني/يناير عام 2013. وخُصَّ الاجتماع إلى إعلان دبي "إنقاذ حياة الأمهات والأطفال: النهوض لمواجهة التحدي". وقد التزمت الدول الأعضاء في الإعلان بوضع وتنفيذ خطط تسريع وتيرة التقدُّم في مجال صحة الأمهات والأطفال؛ واتخاذ خطوات قابلة للقياس لتعزيز عناصرها ذات الصلة في نُظُمها الصحية؛ وإنشاء آليات تمويل مستدامة، وحشد الموارد المحلية والدولية من خلال أساليب تقليدية ومبتكرة؛ وتحسين التنسيق والمساءلة بين جميع الشركاء.
2. وقد اعتمدت الدورة الستون للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط الإعلان في تشرين الأول/أكتوبر 2013 بموجب القرار (ش م/ل إ 60/ق-6). وفي هذا القرار طلبت اللجنة إلى المدير الإقليمي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطتها الوطنية المتعلقة بتسريع وتيرة التقدُّم وتقديم تقرير سنوي حتى عام 2015 إلى اللجنة الإقليمية بشأن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطط الوطنية لتسريع وتيرة التقدُّم.
3. ويوجز هذا التقرير التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطط الوطنية لتسريع وتيرة التقدُّم في مجال صحة الأمهات والأطفال منذ أيلول/سبتمبر 2014.

التقدُّم المُحرَز والإنجازات

4. نَقَّذت جميع البلدان المؤهَّلة للانضمام للمبادرة الأنشطة ذات الأولوية الواردة في الخطط الوطنية لتسريع وتيرة التقدُّم في مجال صحة الأمهات والأطفال 2013-2015 مستخدمةً الاعتمادات المالية الأولية التي رصدتها منظمة الصحة العالمية؛ وقد بلغ معدَّل التنفيذ الإجمالي 99%.
5. وعقد المكتب الإقليمي اجتماعاً بلدانياً في آذار/مارس 2015 لمناقشة وضع إطار عمل للرعاية السابقة للحمل وتدخُّلات صحية أساسية كي تعتمدهما الدول الأعضاء في إطار وضع استراتيجيتها وسياساتها الصحية الوطنية. وركَّزت عملية الاستعراض على التدخُّلات المسنَّدة بالبيِّنات والبراهين وعالية المردود في مجال الرعاية السابقة للحمل. وقد احتُتم الاجتماع مُوجِزاً التوجُّهات الاستراتيجية المتعلقة بالرعاية السابقة للحمل، وسلط الضوء على المؤشرات الرئيسية المُقرَّر أن تعتمدهما البلدان لتسهيل عمليتي الرصد والتقييم. وبتركُّز الدعم التقني في المرحلة الحالية على وضع خطط عمل قطرية لتعزيز البرامج الوطنية للرعاية السابقة للحمل مستعينةً بالإطار الإقليمي وبعد ترتيب أولويات التدخُّلات عالية المردود والمراعية للأبعاد الثقافية في مجال الرعاية الصحية.

6. وعُقد اجتماع بلداني لمديري البرامج الوطنية لصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في عمّان بالأردن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وكان الغرض من الاجتماع دراسة المسائل الرئيسية في مجال صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال، وتسليط الضوء على الاستعانة بالتدخلات الفعّالة لقاء التكاليف والمنقذة للحياة لتجنّب الوفيات التي لا يمكن تلافيها. وقد رتبت الدول الأعضاء التدخلات الرئيسية لعام 2015 من حيث الأولوية وناقشت التوجّهات الاستراتيجية المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال في خطة ما بعد عام 2015.
7. وفي اجتماع عمّان، رصدت منظمة الصحة العالمية 700 000 دولار أمريكي لدعم تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المخططة، مركزاً اهتمامها على التدخلات الرئيسية القائمة على البيّنات والبراهين وعالية المردود التي لها أثر كبير على صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال.
8. وأوفد المكتب الإقليمي بعثات إلى بعض البلدان لتسهيل وضع توجّهات استراتيجية تتعلق بالصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في خطة ما بعد عام 2015، بما يتماشى مع المبادرات والاستراتيجيات العالمية مثل خطة العمل العالمية لكل مولود جديد، وشراكة تنظيم الأسرة في عام 2020، وخطة العمل العالمية المتكاملة الخاصة بالالتهاب الرئوي والإسهال. وقد وضعت باكستان واعتمدت خطة تتعلق بالصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين والتغذية. ويجري تنفيذ نشاط مماثل في أفغانستان.
9. واستحدثت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف أداة تتمثّل في دراسة استقصائية الغرض منها تقييم السلوكيات التي تشكل أخطاراً على صحة الأمهات والأطفال والحواجز التي تعترض سبيل الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتستهدف هذا الأداة، التي سيجري تجريبها في بلدين، تحسين المعرفة بالمبادئ الصحية وتعزيز الإجراءات التي تُتخذ على صعيد المجتمع والممارسات المنقذة للحياة التي تتبعها الأمهات وأسرهن.

سُبل المضيّ قدماً

10. ستُطرح الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين لعام 2015 في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 في شكل مسوّدة خطة تنفيذية خمسية. وسيُقدّم اعتمادها رسمياً في جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2016.
11. وتستند استراتيجية عام 2015 إلى استراتيجية عام 2010، وتتضمّن الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وتركّز على البيّنات المتوافرة حول الاستثمار والعمل الناجعين. وقد تمّ تحديث الاستراتيجية العالمية من خلال إجراءات تشاورية شارك فيها جميع الشركاء في مجال صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين. وتتناول النسخة المُحدّثة من الاستراتيجية العالمية قضايا الإنصاف وحقوق الإنسان والمحدّدات الاجتماعية للصحة.
12. ويلزم أن توائم بلدان الإقليم توجّهاتها الاستراتيجية وإجراءاتها ذات الأولوية المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال والمراهقين مع الاستراتيجية العالمية. وقد اتفقت البلدان المجتمعة في عمّان في نيسان/أبريل 2015 على وضع

خطتها الاستراتيجية التي تتناول صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال مع التركيز على اللبنات الست الأساسية للنظام الصحي، ومكافحة العدوى، ومراقبة الجودة، وبناء القدرات، وترتيب التدخلات الفعّالة لقاء التكاليف والمنقذة للحياة من حيث الأولوية.

13. وتسلط الاستراتيجية العالمية الضوء على البيّنات والبراهين الجديدة ومنها الحاجة إلى التركيز على مجموعات السكان ذات الاحتياجات الحرجة كحديثي الولادة والمراهقين والمجموعات التي تعيش في بيئات هشة وتسودها الصراعات، وتركز كذلك على المؤشرات التي وُضعت لإطار أهداف التنمية المستدامة وسُبل التنفيذ بما في ذلك التمويل المبتكر ومرفق التمويل العالمي.

14. ومن المتوقع، بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية، أن ترتب الدول الأعضاء أولويات برامج الصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين في حقبة ما بعد عام 2015، إذ تحتم عليها ما يلي: الملكية القطرية القوية؛ والدعم السياسي واسع النطاق على أرفع المستويات؛ اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان؛ التواءم مع أهداف التنمية المستدامة والعمليات والآليات المتصلة بها.

15. ويلزم أن تستهدف الدول الأعضاء الأعمال التالية في مرحلة وضع خططها الوطنية لصحة الأمهات والأطفال والمراهقين، ألا وهي: تحقيق الفرص وتوسيع نطاقها؛ ومواصلة إحراز التقدّم من خلال القيادة والموارد القطرية؛ وتقوية النُظُم الصحية؛ والمشاركة مع مختلف القطاعات؛ والتصديّ لأوجه عدم المساواة والضعف؛ وتسريع وتيرة التقدّم من خلال الابتكار والبحث؛ وتقوية المساءلة من خلال البيانات القطرية والمبادرات التي تتسم بتعدّد أصحاب الشأن المعنيين.